

ما لا يقل عن 687 حالة اعتقال
تعسفي في سوريا في أيلول 2018

60% منها على يد قوات النظام
السوري معظمهم ممن أجروا تسويات

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 3 تشرين الأول 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص أيلول.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حوادث وحالات الاعتقال التعسفي في أيلول.

خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حُرّموا من المثول أمام محكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التّواصل مع محامٍ، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفياً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدّد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحِدِّ ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفياً، كما تنصُّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النّظام السوري أوّل أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطياف الشعب السوري، وقد اتّبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدها النزاع السوري إلا أننا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يوتق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي من قبل أطراف النزاع في أيلول، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي التي حصلت في أيلول. يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها



من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرَّبين منهم، والتَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 140850 شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية التَّزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

• كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقرَّبائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

- أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.



- تعدُّ الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتَّابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

ثانياً: ملخص أيلول:

تميّزت الاعتقالات التَّعسفية في أيلول بقيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال مرَّكزة بحقّ المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة في المناطق التي وقَّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، كما رصدنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين عائدين من الشمال السوري إلى مناطقهم الأصلية بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التَّسوية، ووثَّقنا مقتل عدد منهم بسبب التعذيب بعد مدة قصيرة على احتجازهم، تركَّزت هذه الاعتقالات في محافظة درعا ومحافظة ريف دمشق.

واستمرَّت قوات النظام السوري أيضاً في أيلول بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشاط الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثَّقنا قيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال منظمّة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قرى بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وترَّكزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثن النساء والأطفال.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) من جهتها استمرَّت في أيلول بسياسة الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري للنشطاء السياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضين لسياساتها، وترَّكزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة. واستمرَّت أيضاً قوات الإدارة الذاتية في أيلول بسياسة الاعتقال التَّعسفي بهدف التجنيد القسري في صفوفها.

شهدَ أيلول أيضاً عمليات اعتقال شملت أطباء ونشطاء في المجالس المحلية قامت بها هيئة تحرير الشام، واستمرَّت الهيئة في ملاحقة واعتقال أفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، الذين ينتمون إلى غرفة عمليات درع الفرات وغصن الزيتون، وترَّكزت هذه الاعتقالات في ريف محافظة إدلب الجنوبي.

فصائل المعارضة المسلحة من جهتها قامت في أيلول بعمليات اعتقال تركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، بشكل خاص في مدينة عفرين.



snhr info@sn4hr.org

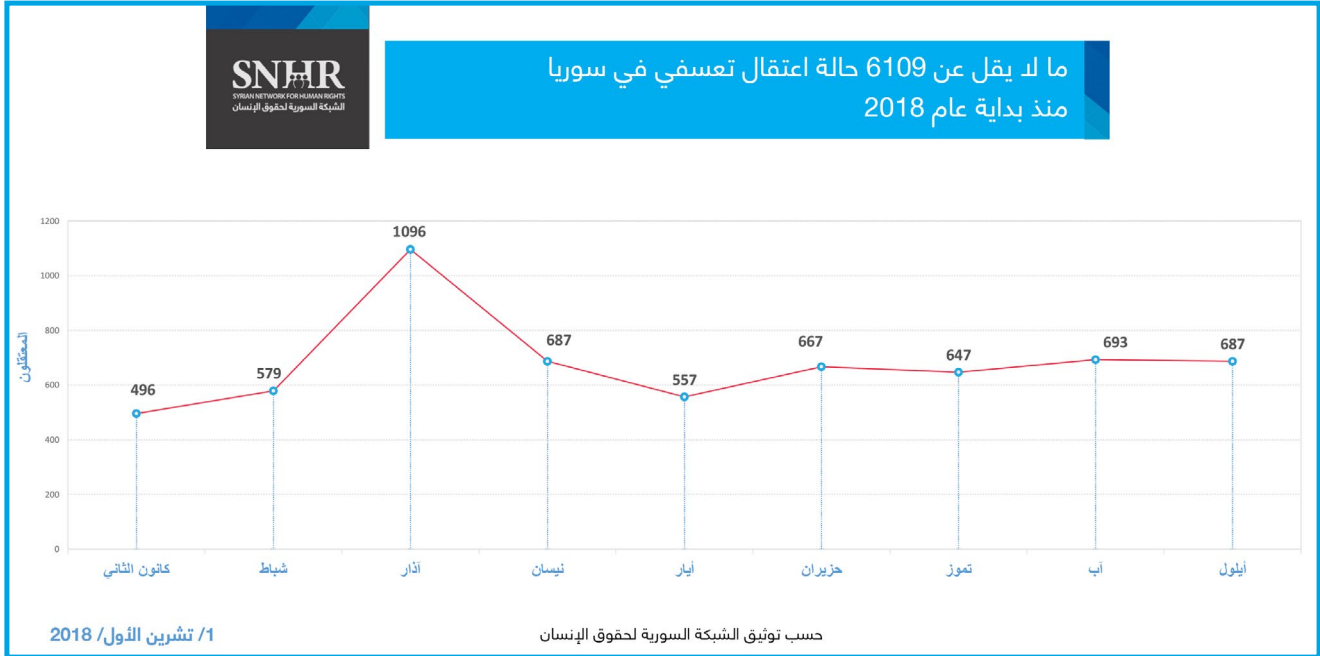
www.sn4hr.org

4

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

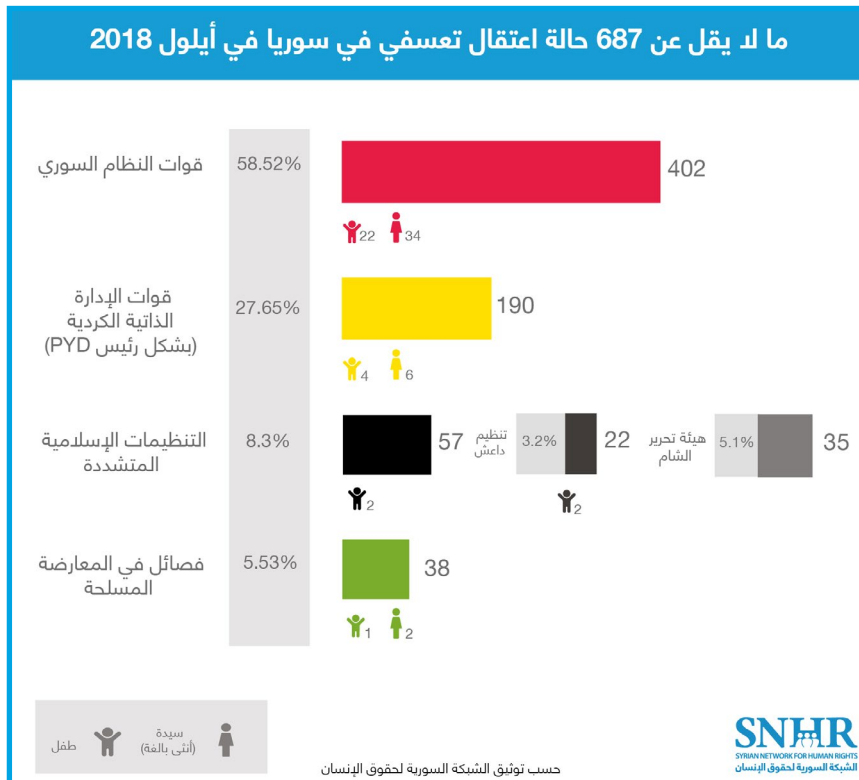
ألف: حصيلة الاعتقالات التعسفية منذ بداية عام 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 6109 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2018 حتى تشرين الأول من العام ذاته. توزعت على النحو التالي:

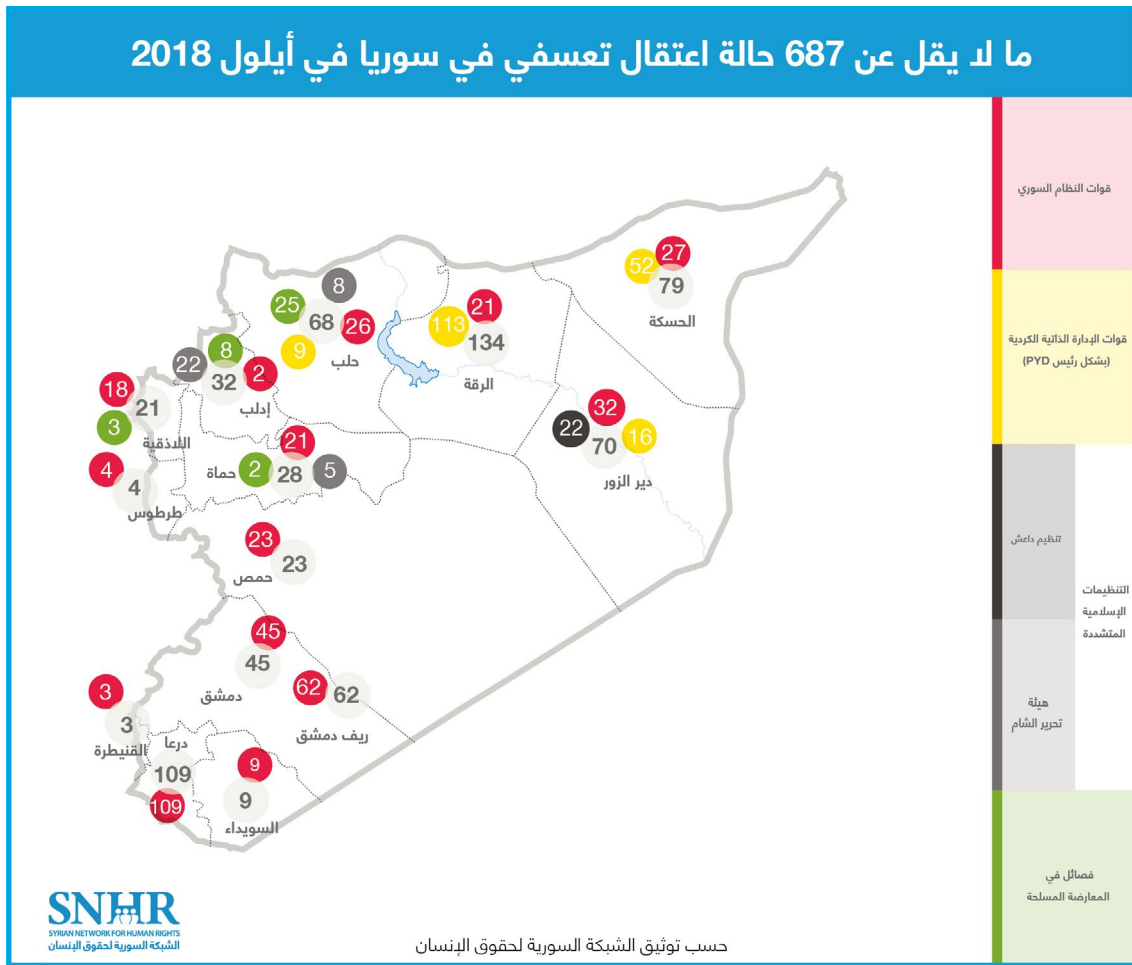


باء: حصيلة الاعتقالات التعسفية في أيلول:

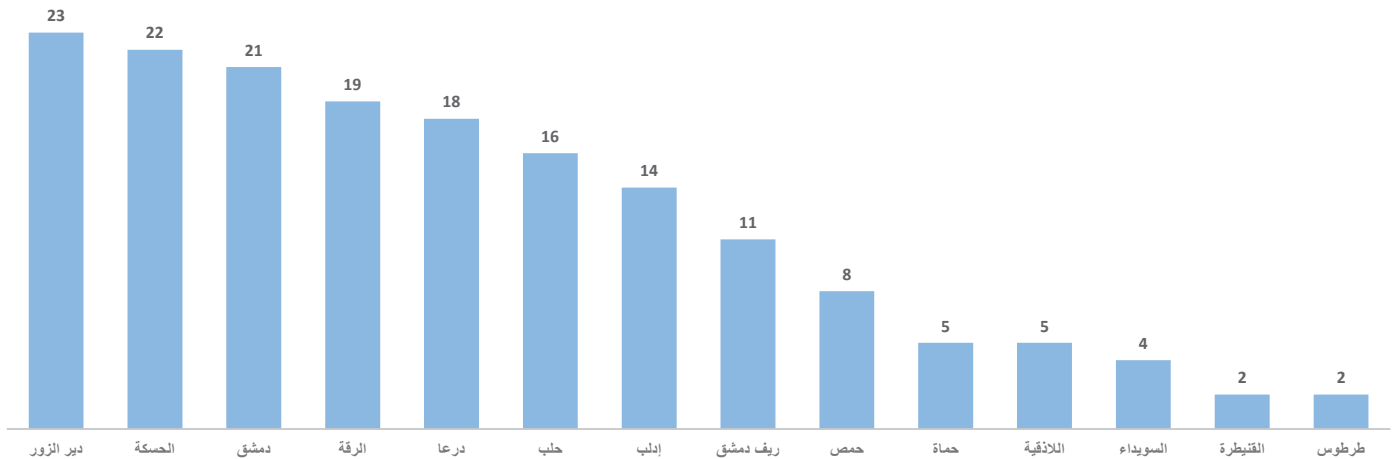
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 687 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في أيلول، توزعت حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:



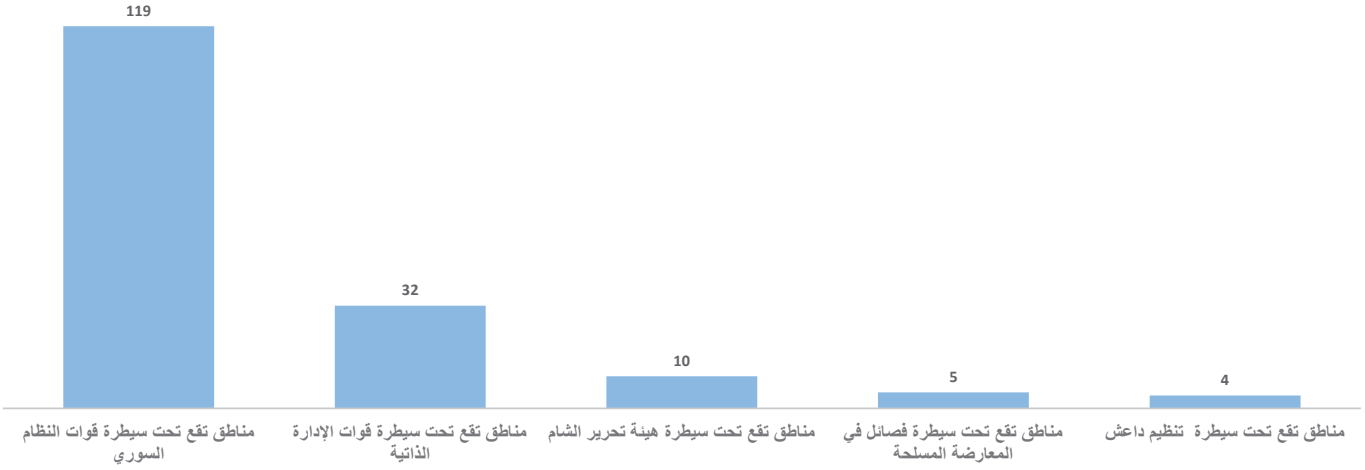
تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي في أيلول على المحافظات السورية حسب الأطراف الرئيسة الفاعلة:



كما وثقنا ما لا يقل عن 170 نقطة مدهامة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية في أيلول، توزَّعت على المحافظات على النحو التالي:



توزعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في أيلول:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

أبرز الحوادث:

الأحد 30/أيلول/2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في بلدة محجة بريف محافظة درعا الشمالي، تم توثيق اعتقال 4 مدنيين، وكانوا ممن قد أبرموا اتفاق "تسوية وضع" مع النظام السوري في وقت سابق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

السبت 29/أيلول/2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في مدينة الحارة بريف محافظة درعا الشمالي الغربي، تم توثيق اعتقال 3 مدنيين واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 22/أيلول/2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في مدينة عربين في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال 4 سيدات، واقتيادهن إلى فرع أمن الدولة التابع لها في مدينة دمشق.



أبرز الحالات:

عبد المجيد مختار المصري، من أبناء مدينة عتمان بريف محافظة درعا، يبلغ من العمر 60 عام، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 6/ أيلول/ 2018 من مكان وجوده في مدينة عتمان، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

شريف ناصر المصري، ممرض، من أبناء مدينة عتمان بريف محافظة درعا، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 6/ أيلول/ 2018 من مكان وجوده في مدينة عتمان، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الشقيقان زياد ومحمد حمودة، من أبناء بلدة عقربا غرب محافظة ريف دمشق، اعتقلتهما قوات النظام السوري الجمعة 7/ أيلول/ 2018 لدى مرورهما من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في بلدة بيلا غرب محافظة ريف دمشق، وكانوا ممن أجروا تسوية في وقت سابق، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

باء: التّنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

أبرز الحوادث:

الثلاثاء 18/ أيلول/ 2018 قامت عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام بحملة دهم واعتقالات في مدينة الدانا بريف محافظة إدلب الشمالي، تم توثيق اعتقال 3 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الإثنين 23/ أيلول/ 2018 قامت عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام بحملة دهم واعتقالات في منطقة مزرعة حمور في مدينة سلقين بريف محافظة إدلب الشمالي، تم توثيق اعتقال 5 مدنيين، واقتيادهم إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة حارم بريف محافظة إدلب الشمالي الغربي.

أبرز الحالات:

ياسر عبد الرحمن السليم، محام، من أبناء بلدة الديماس غرب محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1970، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الجمعة 21/ أيلول/ 2018 إثر مدهامة مكان إقامته في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



ياسر عبد الرحمن السليم





أنس حاصود

أنس حاصود، أمين سر جامعة إدلب وأحد مؤسسيها، حاصل على إجازة في الشريعة، من أبناء قرية معرة حرمة بريف محافظة إدلب الجنوبي، الثلاثاء 25/ أيلول/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام من مكان وجوده في مقر الجامعة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



هيثم محمد جدعان

هيثم محمد جدعان، موظف سابق لدى إدارة الجمارك في معبر نصيب على الحدود السورية - الأردنية بمحافظة درعا، من أبناء قرية جوزف بريف محافظة إدلب الجنوبي، السبت 22/ أيلول/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام من مكان وجوده في قرية جوزف، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحوادث:

الإثنين 17/ أيلول/ 2018 قامت عناصر مسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة، بحملة دهم واعتقالات في قرية ديكي في ناحية راجو التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تم توثيق اعتقال مدني واحد واقتياده إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

كاوا عمر، من أبناء قرية داركير التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، يبلغ من العمر 32 عاماً، الأربعاء 5/ أيلول/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفرقة الحمزة - أحد فصائل المعارضة المسلحة - من مكان وجوده في قرية داركير، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



كاوا عمر



ثاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

أبرز الحوادث:

السبت 22/ أيلول/ 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات بهدف التجنيد القسري، في مدينة الحسكة، تم توثيق اعتقال 9 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الخميس 20/ أيلول/ 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في قرية جعدة السمرة شرق مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي، تم توثيق اعتقال 9 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 19/ أيلول/ 2018: قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات بهدف التجنيد القسري في مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الغربي، تم توثيق اعتقال 9 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

الأخوة وائل وهائل ونائل محمد عبد العساف، من أبناء قرية السحل بريف محافظة الرقة الجنوبي، السبت 8/ أيلول/ 2018، اعتقلتهم قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودهم في قرية السحل، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

الشقيقان جاسم ومقداد الفصيح، من أبناء قرية رطلة بريف محافظة الرقة الجنوبي، الجمعة 7/ أيلول/ 2018، اعتقلتهما قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودهما في قرية رطلة، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلتهما أيضاً.

حسن حسن، عضو في نقابة المعلمين في محافظة الحسكة، من أبناء مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، يبلغ من العمر 55 عاماً، الجمعة 7/ أيلول/ 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة القامشلي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

10

خامساً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

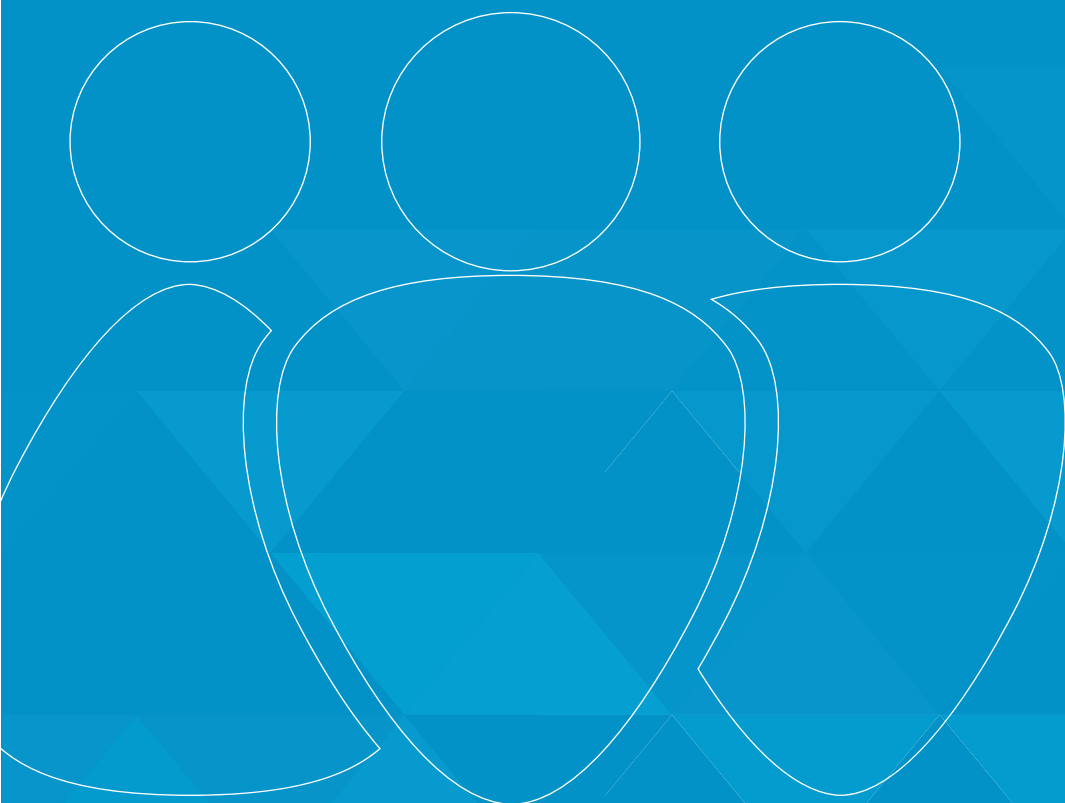
إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 95 ألف مفقود في سوريا، قرابة 86% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي همّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

